الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/534
22 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٦ (ب) من جدول الأعمال

التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

تقرير الأمين العام

١ - أعد هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٠٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، الذي رحبت في سياقه بمبادرة مجلس أمناء المعهد ومديره التنفيذي باستطلاع إمكانيات أن يصبح المعهد شريكا لوكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها فيما يتعلق ببرامجها التدريبية، ولا سيما البرامج الخاصة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما يتماشى مع تقسيم العمل. وطلبت أيضا الى الأمين العام أن يستطلع بالتشاور مع المعهد، ومع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، السبل والطرائق الكفيلة بالاستفادة من المعهد على نحو منظم في تنفيذ البرامج التدريبية وبرامج بناء القدرات، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار.

٢ - ويتابع الأمين العام عن كثب استكمال عملية إعادة تشكيل المعهد. وقد جرى تعيين موظف كبير ليكون مركزا للتنسيق في المكتب التنفيذي للأمين العام، كما جرى تمثيل الأمين العام في جميع الجلسات التي عقدها مجلس أمناء المعهد مؤخرا.

٣ - ويتناول هذا التقرير القضايا المتصلة بوضع البرامج بالتعاون مع المؤسسات الأخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها، بأسلوب يراعي التوزيع المرن والفعال للعمل، وفقا لما اقترحته وحدة التفتيش المشتركة، ويكفل الاستفادة المنظمة من المعهد في تنفيذ برامج التدريب وبناء القدرات.

وضع البرامج والتعاون المشترك بين الوكالات

٤ - جدير بالملاحظة أن الجمعية العامة استذكرت في القرار ٥٢/٢٠٦ الأهمية المتزايدة لأنشطة التدريب، وأكدت أهمية تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة. وعلى مدى الشهور العديدة الماضية واصلت برامج المعهد المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات تحقيق زيادة متسارعة.

271098 271098 98-32084

ويصل متوسط عدد هذه البرامج في الوقت الحاضر الى عشرة برامج تدريبية مختلفة شهريا يجري تنفيذها في البلدان النامية، وفي مقر الأمم المتحدة وفي مكتبيها في جنيف وفيينا. ويمكن الاطلاع على مزيد من المستجدات المتصلة بهذا الموضوع في تقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين[1].

٥ - ويتعاون المعهد مع عديد من المعاهد الوطنية والإقليمية والدولية في تصميم هذه المشاريع وتنفيذها. وفي إطار الأمم المتحدة عقدت مشاورات ونظمت برامج مشتركة عن طريق الأمانة العامة (شملت شعبة شؤون الموظفين والإدارة، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما أمانات الاتفاقيات)، ومع برامج أخرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وجامعة الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية. وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة تمكّن المعهد من إقامة شراكات في مجالي التدريب والبناء المؤسسي مع منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في ميدان التدريبي البيئي، ومع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في ميدان وضع وتنفيذ برامج التدريب المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات الحديثة. وفي مجال التدريب الدبلوماسي المتعلق بالتجارة المتعددة الأطراف أقيمت صلات تعاونية مع منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وكذلك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأخيرا، أوصى المعهد بوضع برامج تدريب مشتركة مع البنك الدولي في نيويورك، كما يقوم بوضع مشاريع محتملة للتدريب مع مؤسسات بريتون وودز في إطار التدريب الذي تقدمه في مجالي المديونية والإدارة المالية الدولية. ويمثل التعاون المشترك بين الوكالات أحد المعالم الرئيسية لعملية إعادة تشكيل المعهد، وربما كان هو مفتاح نجاح هذه العملية.

٦ - إن هذا الاتجاه المشجع الذي ظهرت دلائله مؤخرا في ميدان التعاون المشترك بين الوكالات هو بالتأكيد محصلة للجهود التي يبذلها المعهد في سبيل تعزيز صلاته بمؤسسات التدريب والبحث على الصعيدين الإقليمي والوطني في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. ولابد أيضا أن يجري بذل جهود من أجل زيادة أواصر التعاون مع المؤسسات ذات الصلة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

الاستفادة المنظمة بخدمات المعهد

٧ - أيدت الجمعية العامة، في الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٦/٥٢ فكرة جعل المعهد شريكا لوكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها في البرامج التي تضطلع بها في الدول الأعضاء في مجالي التدريب وبناء القدرات.

٨ - وقد أمكن إحراز بعض التقدم في هذا الصدد. حيث قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الوكالة المنفذة لصندوق البيئة العالمي باختيار المعهد كوكالة منفذة له فيما يتعلق بأحد البرامج المهمة التي يمولها

الصندوق. ويتطور هذا التعاون بشكل طيب، وينتظر إجراء مزيد من التوسع فيه. ومن ناحية أخرى، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكلف بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، بالمشاركة في رعاية برنامج تدريبي عن قانون ودبلوماسية الهجرة الدولية. وقد بدأ بعض المانحين الثنائيين في الانضمام أيضا الى هذه المبادرات، وهو ما يشكل بدوره تطورا إيجابيا لا شك فيه. وسيتابع المدير التنفيذي للمعهد هذه المسألة مع الرؤساء التنفيذيين وكبار الموظفين في تلك الصناديق والبرامج.

٩ - وتبشر الانجازات الفعلية التي حققها المعهد خلال عملية إعادة تشكيله، ومنذ بدء هذه العملية، بنتائج إيجابية ومشجعة. فقد جمعت في ثناياها شركاء مختلفين ومتعددين قدموا للمعهد دعما مستمرا وكاملا، هم: الجمعية العامة، وبخاصة اللجنة الثانية التي تجري مناقشات سنوية عن مختلف القضايا الحيوية، والدول الأعضاء، وبخاصة البلدان المانحة والبلدان النامية التي تحقق أقصى استفادة من أنشطة المعهد. ويواصل مجلس أمناء المعهد بتفان وكفاءة تطوير المعهد، ويقدم التوجيه والمساعدة لمديره التنفيذي. وحظي المعهد أيضا بدعم هيئات أخرى للأمم المتحدة مثل وحدة التفتيش المشتركة، ومجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. كذلك، قدمت الأمانة العامة، سواء في المقر أو في مكتب الأمم المتحدة في جنيف دعما نشطا للمعهد.

١٠ - وبالنسبة للمسائل الأخرى المتعلقة بالمعهد، وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من القرار ٢٠٦/٥٢، التي جددت فيها الجمعية العامة نداءها الى جميع الحكومات، والى المؤسسات الخاصة التي لم تقدم الى المعهد حتى الآن مساهمات مالية أو غير مالية، لكي تقدم له دعمها السخي بالمال أو خلافه، والتي حثت فيها الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقق في إعادة تشكيل المعهد وتنشيطه، فإنه من المفيد الإشارة الى أن المعهد باشر جهدا واسع النطاق لجمع الأموال بمشاركة مباشرة من جانب مجلس الأمناء. وتلوح دلائل على تحقق نتائج إيجابية، بالرغم من استمرار تواضع مستوى المساهمات في الوقت الحاضر. ومع ذلك، تمكّن المعهد من وضع برامجه ومواصلة العمل بميزانية متوازنة. ومنذ أن بدأ تنفيذ عملية إعادة التشكيل، جرى تمويل التكاليف الإدارية للمعهد وجميع أنشطته التنفيذية تمويلا ذاتيا، عن طريق التبرعات والمنح واتفاقات الأغراض الخاصة. ويود الأمين العام أن يدعو جميع الدول الأعضاء مجددا الى تقديم دعمها السخي للمعهد.

الحاشية

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ١٤ (A/53/14).